

## رجل واحد لقضايا إشكالية عديدة

الشيخ سالم نواف الصباح

ومهمة ضبط التوازنات ومواجهات الإسلاميين في الكويت



● مهمة جهاز أمن الدولة ممثلة برئيسه الجديد تركز على مواجهة خطر الإسلاميين على الدولة وعلاقتها الإقليمية، وبدعم قوي من التيار المدني الذي أصبح أكثر إلحاحاً في مطالبته بمعالجة أي وضع شاذ قد يطرأ.



● الدستور الكويتي يعطي مجلس الأمة صلاحيات واسعة في حالات خاصة، في حال افتقد ولي العهد أحد الشروط الواجب توافرها فيه أو كان غير مهياً صحياً لممارسة صلاحياته.

وكل ذلك وفقاً للشروط والأوضاع المقررة في مادة الدستور التي تمنح مجلس الأمة صلاحية باغلبية ثلثي الأعضاء بحسم هوية أمير البلاد أو ولي العهد، في حال تأكد فقدانها أو أحدهما لشروط شغل منصبهما أو عدم القدرة الصحية على تولي المهام. وقد برزت عدة أسماء من الأسرة الحاكمة راغبة في ولاية العهد منها ابن الأمير الحالي ناصر صباح الأحمد الصباح والذي عرف عنه محاربته للفساد، وفهد الأحمد الصباح، ورئيس الحكومة المستقيل جابر المبارك الحمد الصباح، ورئيس الحكومة الحالي الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، وناصر محمد الأحمد الصباح، إضافة إلى نائب الحرس الوطني شقيق ولي العهد الحالي مشعل الأحمد الجابر الصباح صاحب الخبرة الأمنية والدور الكبير في واد التحركات الشعبية التي قامت بها حركات معارضة متأثرة بالربيع العربي وعرفت بالحراك الكويتي.

ما يزال مستقبل الكويت مفتوحاً على الاحتمالات، إلا أن التحرك الاستباقي الذي مثلته قدوم الشيخ سالم إلى موقعه الجديد، يؤشر على رغبة الأسرة الحاكمة في ترتيب البيت الداخلي ومواجهة مزدوجة، مع التطرف من جهة ومع مراكز القوى من جهة ثانية.

**أسماء عديدة تطرح اليوم في الكويت لولاية العهد، منها ابن الأمير الحالي ناصر صباح الأحمد الصباح والذي عرف عنه محاربته للفساد، إضافة إلى نائب الحرس الوطني صاحب الخبرة الأمنية والدور الكبير في وأد التحركات الشعبية التي قامت بها حركات معارضة متأثرة بالربيع العربي**



أعضاء الأسرة الحاكمة باعتبار أنهم جزء من أبناء الشعب الكويتي وتسري عليهم ذات القوانين ومن يخطئ يتحمل مسؤولية خطئه.

ودعا إلى اعتماد التدابير الفاعلة والتشريعات الكفيلة بردع الفاسدين والقضاء على مظاهر الفساد وأسبابه بكافة أشكاله. وأضاف أن محاربة الفساد ليست خياراً، بل هي واجب شرعي واستحقاق دستوري ومسؤولية أخلاقية ومشروع وطني يشترك الجميع في تحمل مسؤوليته، ولكل من يثير التساؤل حول محاسبة أبناء الأسرة الحاكمة يؤكد بانهم جزء من أبناء الشعب الكويتي وتسري عليهم ذات القوانين ومن يخطئ يتحمل مسؤولية خطئه. فليس هناك من هو فوق القانون، مؤكداً على سواسية الجميع وأن لا أحد فوق القانون ولا حماية لفساد أيا كان اسمه أو صفته أو مكانته، ومشدداً على وجوب المحاسبة على أمن الكويت وتعزيز استقرارها.

واعتبر أن ذلك مسؤولية الجميع وهي الهدف الأعلى وقمة الأولويات، لأن "الكويت بخير بتلاحم أبنائها وتعاونهم"، حسب قوله، وهي قادرة على تجاوز كل العقبات والتحديات وستظل دائماً دار عز وأمان تضي بخطئ واثقة نحو مستقبل واعد وزاهر ينعم فيه أبنائها بالأمن والرخاء والأزدهار.

## التحسب للمستقبل

الدستور الكويتي يعطي مجلس الأمة صلاحيات واسعة في حالات خاصة، في حال افتقد ولي العهد أحد الشروط الواجب توافرها فيه أو كان غير مهياً صحياً لممارسة صلاحياته، وعندها يحال الأمر إلى مجلس الوزراء، وفي حال التثبت من ذلك يُعرض الأمر على مجلس

الإمة فوراً للنظر فيه في جلسة سرية خاصة. وإذا ثبت لمجلس الأمة بصورة قاطعة فقدان الشرط أو القدرة المنوه عنهما، قرر باغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم انتقال ممارسة صلاحيات ولي العهد بصفة مؤقتة أو انتقال ولاية العهد بصفة نهائية إلى غيره،

في مطالبته بمعالجة أي وضع شاذ يتبع لهم هامشاً واسعاً من الحركة. كل ذلك إضافة إلى أجواء تمر بدولة الكويت حالياً بداية بالمسار الاقتصادي الموصوف بالخائق والذي ساهمت فيه العديد من العوامل على رأسها تدني أسعار النفط، حيث لا يزال النفط يشكل النسبة الأكبر من إيرادات خزينة الدولة، وما سببه هذا التدني من عجز كبير يحدث للمرة الأولى في تاريخ الكويت، حيث تراجع سعر برميل النفط إلى 30 دولاراً عن سعر الأساس المتوقع بخصميين دولاراً في الموازنة العامة، مروراً بجائحة فيروس كورونا التي تسببت في ضغوطات اقتصادية، عوضاً عن كسبها لبعض العيوب المتركمة منذ سنوات في البنية الإدارية والحكومية والتورط في الفساد مما يعطي صورة بان الوضع الاقتصادي للدولة ليس جيداً.

يأتي تولى الشيخ سالم رئاسة الجهاز لتطويق فوضى تكاد تعصف به، بسبب تسرب الصراعات السياسية إليه، لاسيما الصراعات بين أفراد الأسرة الحاكمة، التي تشتر العديدين من المصادر إلى استشرائها بشكل بات يهدد تماسك الأسرة وتماسك البلاد السياسي، ويتأييد من قبل وزير الداخلية أنس الصالح وبناء على تشجيع سابق منه، رغم وجود أسماء مرشحة سابقة.

وقد طرح اسم الشيخ سالم للنأي بهذا الجهاز عن كل الشبهات، بعد إزاحة مدير عام الجهاز السابق مع عدد من المسؤولين وتعيين آخر إثر تفجر فضيحة تجسس على المواطنين أحدثت دويماً كبيراً داخل الأوساط السياسية والإعلامية الكويتية التي ربطت الفضيحة بما يدور في البلد من صراعات على السلطة، ومن سباق لتحصيل أقصى قدر ممكن من المكاسب المادية من أقصر الطرق.

## تطويق الفوضى

وتشهد الكويت، منذ عدة أشهر، حالة من الاستنفار عقب الكشف عن العديد من قضايا الفساد وتبييض الأموال دفعة واحدة في مدة زمنية قصيرة، منها قضايا عابرة للحدود، ومن ضمن المتهمين ببعضها شخصيات بارزة في البلاد، وبيات قضية "تسجيلات أمن الدولة" بنشر حساب مجهول ومقاطع مصورة يعود تاريخها إلى عام 2018، تضمنت اتهامات لرجال أمن الدولة بالتجسس على حسابات مواطنين ونواب والتواطؤ مع متهمي قضية "الصندوق السيادي الماليزي".

على إثر ذلك، أمرت وزارة الداخلية الكويتية بتشكيل لجنة تحقيق بالتسجيلات وإيقاف ضباط عن العمل، قبل أن تجري إحالة القضية إلى النيابة العامة بعد تدخل من نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد، وتعهده بمتابعة القضية رافعا الغطاء عن المتورطين في قضايا الفساد من

وقد قطعت البلاد شوطاً كبيراً منذ تولى ولي العهد الحالي الشيخ نواف الجابر الصباح؛ ما جعل التركيز منصباً نحو ولاية العهد القادمة والتي استنهضت أسماء ترغبت في حيازتها، الأمر الذي يجعل رئاسة جهاز مثل جهاز أمن الدولة مسألة في غاية الأهمية لتولي مهام ضبط التوازنات وتقوية الفرصة على إحداهما شرح آخر شبيه بشرح العام 2006، وفي أتون واقع تعيشه مقاعد مجلس الأمة وحيازتها من تيارات لم تكن تحظى سابقاً بكم المقاعد الحالي.

## مؤثرات خارجية

الجناح التابع للإخوان المسلمين مع السلفيين والنواب الشيعة حاز على مقاعد عديدة، الأمر الذي يجعل من كل تيار يبذل الجهد في تركية ودعم اسم سوال له للحصول على أكبر قدر من الصلاحيات. فالإخوان، حسبما يقال، أجادوا إدارة أمورهم مع الدولة، إلا أنهم منذ أن اتخذوا قراراً بالتوقف عن مقاطعة الانتخابات عام 2016 بدأوا السعي نحو الحصول على تدعيم قوتهم ونفوذهم في الكويت بأي شكل من الأشكال حتى لا يتأثر وجودهم في الساحة الكويتية بالتراجع الذي حدث للإخوان في المنطقة بعد الإطاحة بحكومتهم في مصر عام 2013.

وفي حال وقوع أزمة حكم بعد رحيل الأمير صباح الأحمد فإن الإخوان سوف يعملون على استثمار هذه الفرصة كلما كان ذلك ممكناً لتأييد شخصية مطروحة تكون الأقرب إليهم، وهنا تتمركز مهمة جهاز أمن الدولة برئيسه الجديد في مواجهتهم، وتوجهه نحو التنبيه من خطر الإسلاميين على الدولة وعلاقتها الإقليمية، وبدعم قوي من التيار المدني الذي أصبح أعلى صوتاً وأكثر إلحاحاً

صادق الشعلان  
كاتب سعودي

وجّهت دولة الكويت مؤشراً بوصلة الانتظار إليها مجدداً حال الإعلان عن تولى الشيخ سالم بن نواف الجابر الصباح لمهام رئيس جهاز أمن الدولة الكويتي يوم 14 من سبتمبر الجاري، بعد وكالته لوزارة الداخلية لشؤون أمن الحدود، والذي يتزامن مع العديد من الظروف التي تواجهها الكويت سواء في الوضع الصحي لأمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أو غير ذلك، مُعيدة للأذهان أحداث العام 2006 والخلاف العائلي حينها حول تنصيب الأمير سعد العبدالله الصباح أميراً كونه ولي العهد في تلك الفترة، إلا أن حالته الصحية آنذاك أوجدت أصواتاً تنادي بعدم مناسبته للإمارة مستندة على الدستور الكويتي وما يتعلق بتولية المناصب.



**الإخوان أجادوا إدارة أمورهم مع الدولة الكويتية، إلا أنهم منذ أن اتخذوا قراراً بالتوقف عن مقاطعة الانتخابات عام 2016 بدأوا السعي لتوسيع نفوذهم بأي شكل، حتى لا يتأثر وجودهم في الكويت بالتراجع الذي حدث لهم في المنطقة**



● الكويت تشهد، منذ عدة أشهر، حالة من الاستنفار عقب الكشف عن عدة قضايا فساد وتبييض أموال دفعة واحدة في مدة زمنية قصيرة، منها قضايا عابرة للحدود.